

■ غرفة الشارقة تعين محمداً أحمد أميناً مديراً عاماً



يُحظى أمين بثقة واحترام الفعاليات الاقتصادية والمالية والشركات والمؤسسات المحلية والدولية العاملة في إمارة الشارقة نظراً للجهود الكبيرة التي قام بها في خدمة قطاع الأعمال في الإمارة، ومساعدة هذه المؤسسات والشركات على تأسيس وتطوير أعمالها في المنطقة. المصدر (صحيفة الوطن الإماراتية، بتصرف)

عين مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة برئاسة عبد الله سلطان العويس، محمد أحمد أمين مديراً عاماً جديداً للغرفة، وذلك في إطار حرص الغرفة على دعم القدرات والكفاءات المحلية التي أثبتت جداتها في المواقع السابقة التي عملت بها، وفتح المجال أمامها للتطور الوظيفي في خدمة وطنها وأمتها تحت ظل قيادتنا الرشيدة. ولفت العويس إلى "أننا على ثقة تامة بأن المدير العام الجديد محمد أحمد أمين سيسهم من خلال خبرته العملية وسجله الحافل بالإنجازات في كافة المواقع التي عمل بها سابقاً في تطوير أعمال الغرفة والارتقاء بنوعية وجودة وتميز الخدمات التي تقدمها لعملائها بما يضمن تطور مجتمع الأعمال في الإمارة، ويُعزز من نجاح الغرفة، ويعمل على تحقيق أهدافها الاستراتيجية في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزيز الشراكات مع القطاعين العام والخاص داخل الدولة وخارجها، وإبراز المزايا التنافسية التي تتمتع بها إمارة الشارقة على مختلف المستويات".

■ لبنان: ميزانية 2019 تتضمن خفض العجز إلى 8.3 في المئة

وأوضح أن "مسودة مشروع الموازنة تشمل توفير نحو تريليون ليرة (663 مليون دولار) من تكاليف خدمة الدين"، لافتاً إلى أن "الحكومة تعترم تقليل تكاليف خدمة الدين من خلال إصدار سندات خزانية بفائدة 1 في المئة"، مشيراً إلى أن "الوزراء سيجتمعون اليوم الاثنين لإجراء مراجعة نهائية لمشروع الميزانية".

ويعتبر لبنان واحداً من أكبر البلدان المتقلبة بأعباء الدين العام في العالم حيث يسجل 150% من الناتج المحلي الإجمالي. المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

كشف وزير المالية اللبناني علي حسن خليل عن إحراز مجلس الوزراء تقدماً مهماً في مناقشاته لمشروع ميزانية 2019، مفصلاً عن أن "العجز سيكون 8.3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي أو أقل، في حين أن عجز الميزانية سجل في العام الماضي 11.2% من إجمالي الناتج المحلي".

وأكد خليل للصحافيين في ختام اجتماع لمجلس الوزراء في ساعة متأخرة من مساء أمس، أنه "وصلنا إلى نتيجة مشجعة ومهمة، كنا نتحدث عن تخفيض بنسبة 8.7% ونتيجة القرارات الإضافية التي رفعت الواردات، وصلنا إلى تخفيض أكبر وصل إلى 8.3 في المئة".

■ القطاع السياحي التونسي يحقق نموًا 14.5 في المئة



ويأتي السياح الألمان في المرتبة الثانية بنحو 54 ألف سائح، وقد سجلوا بدورهم زيادة بنحو 23 في المائة، في حين بلغ عدد الوافدين من جنسيات أوروبية أخرى 214.3 ألف سائح، أي بزيادة قدرت بنسبة 25.8 في المائة، وذلك بالمقارنة مع النتائج المسجلة بداية سنة 2018. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

قارب عدد السياح الوافدين إلى تونس وفقاً لوزارة السياحة، 2.5 مليون سائح منذ بداية السنة الحالية حتى العاشر من شهر مايو (أيار) الحالي. وتمكن القطاع السياحي التونسي من تحقيق زيادة بنحو 14.5 في المائة مقارنة ببداية سنة 2018. وتقرب هذه الأرقام من التوقعات التي خططت لها الهيئات السياحية التونسية خلال الموسم السياحي الحالي. وساهمت هذه الزيادة في توفير نحو 1.2 مليار دينار تونسي (نحو 400 مليون دولار) مسجلة انتعاشة قدرت بنسبة 37.7 في المائة على مستوى العائدات المالية المتأتية من القطاع السياحي، الذي يعد أحد أهم محركات الاقتصاد المحلي.

وتطور عدد السياح القادمين من أوروبا بنسبة 22.2 في المائة، وقدر بنحو 512 ألف سائح أوروبي. ويحتل الفرنسيون رأس القائمة، إذ بلغ عددهم نحو 244 ألف سائح، وقد سجلت السوق الفرنسية بذلك زيادة بنسبة 19 في المائة.